تمهید:

يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية (الادخار =الدخل الاستهلاك)، لذى يطلق بعضهم على الادخار لفظ الفائض.

1. مفهوم الادخار:

يقصد بالادخار هو "ذلك الجزء من الدخل الجاري الذي لم يتم استخدامه في الاستهلاك الجاري خلال فترة زمنية، وتم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل، أو تحافظ على مستواه المحقق فعلا في إطار دورة النشاط الاقتصادي"؛

وهناك من يعرف الادخار بأنه "ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات"، وهذا يعنى أن الادخار من المتغيرات الأساسية بالنسبة للبلدان النامية.

2. أنواع الادخار:

هناك عدة أنواع للادخار نذكرها في النقاط التالية:

1.2. الادخار الاختياري والادخار الإجباري:

يتمثل الادخار الاختياري في ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته في الادخار دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه، أو يلزمه؛

أما الادخار الإجباري هو الذي تلجأ له الدولة لصالحها ولصالح الأفراد، ويتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة الزامية، فهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة.

2.2. الادخار المحلى والادخار الوطنى:

يمثل الادخار المحلي في مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال، والدولة، والمؤسسات والشركات التابعة لها؛

أما الادخار الوطني فهو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة، بالإضافة إلى جزء يتكون من الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية.

3.2. ادخار العائلات، وإدخار المؤسسات، وإدخار الدولة:

يتمثل ادخار العائلات في الادخار الذي يقوم به الأفراد عند تحقق فائض من الدخل فيوجه للادخار في صناديق التوفير مقابل الحصول على فائدة.

أما ادخار المؤسسات فيتمثل في ادخار مؤسسات قطاع الأعمال الخاص والعام في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها لزيادة استثمارها؛

ويشير ادخار الدولة إلى اعتبار أن الحكومات تعمل على تنمية مواردها وتخفيض نفقاتها من أجل تمويل استثماراتها أي تكوين رأسمال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي عجز في الميزانية العامة للدولة للسنوات المقبلة.

3. دوافع الادخار:

تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين وهما القدرة الادخارية والرغبة الادخارية نوضحهما كما يلي:

1.3. القدرة الادخارية: هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل وتحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته؛

ومن ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر وتتغير بتغير الظروف.

2.3. الرغبة الادخارية: فهي مسألة نفسية تربوية وتتأثر بالدوافع التي تدعوا للادخار ومقدار تأثر الفرد، ومن أهم الدوافع النفسية للادخار الرغبة في تنظيم النفقات تبعا للمتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة، وتقليل حجم الاستهلاك عندما يرتفع الدخل....الخ.

ومن جانب آخر هناك دوافع موضوعية أشار إليها الاقتصادي "كينز" ولا تختلف عن الاستهلاك وتتمثل في الدخل، ومعدل الفائدة، والنظام المالي، ودرجة الاستقرار الاجتماعي والدولي، والنظام الاقتصادي والاجتماعي وسنأتي لتوضيحها في النقطة التالية.

4. العوامل المؤثرة في الادخار:

إن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها المؤثرة على الادخار، لأن أي عامل يزيد من الاستهلاك من شأنه أن يقلل من الادخار، والعوامل التي تقلل في الاستهلاك تزيد في الادخار بوتيرة متعاكسة بين الاستهلاك والادخار نذكرها في النقاط التالية:

1.4. العوامل الذاتية: وترتبط بالمتغيرات النفسية التي تؤثر في سلوك الأفراد، كما ترتبط بالتوقعات المستقبلية للحياة الاقتصادية وما تتطلبه من ضمان اجتماعي أو الاتجاه نحو الادخار، وبصورة عامة هذه العوامل تحدد سلوك الأفراد الادخاري.

2.4. العوامل الموضوعية: هي عوامل قابلة للقياس وذات سمات اقتصادية، وتتمثل في:

- الدخل: يؤثر الدخل في الادخار تأثيرا طرديا، فكلما زاد الدخل زاد الادخار والعكس صحيح، وفي المقابل زيادة الادخار يقلل من استهلاك الأفراد؛
- مستوى الأسعار: طبيعة العلاقة عكسية، فارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات يؤدي إلى تقليل الادخار؛
- **معدل الفائدة**: تعتبر معدلات الفائدة حوافز للادخار في البنوك، فارتفاع أسعار الفائدة يجذب الأفراد للادخار (علاقة طردية)، يقلل من الميول الاستهلاكية (علاقة عكسية)؛
- الضرائب: هي علاقة عكسية مع الادخار، فمثلا عند فرض ضريبة مرتفعة على الدخل ينخفض الدخل فيقل الميل نحو الادخار على حساب الاستهلاك.